الجمهورية اليمنية

محافظة حضـــرمـــوت

مكتب وزارة الصحة العامة والسكان

بالوادي والصحراء- سيئون

ملخص

الخطة الخمسية الثالثة

الاهداف والتوجهات ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م

كيفية إعداد الخطة الخمسية الثالثة والجهات المشاركة :

أن مقترح وثيقة الخطة الوطنية الثالثة بمديريات الوادي والصحراء للتنمية والتخفيف من الفقر يمثل مكوناً رئيسياً لخطة وزارة الصحة العامة والسكان .

لقد تم رسم وصياغة الأهداف العامة والسياسات والإجراءات للخطة الخمسية بما يكفل الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية بهدف تأمين الاستقرار الاقتصادي وتقديم مستوى افضل من الخدمات وضمان تحقيق معدلات نمؤ مرتفعة في مجرى التنمية المستدامة وتحقيق التنمية البشرية المتوازنة بما يخدم مكافحة مظاهر الفقر.

لقد جاءت وثيقة الخطة الوطنية الثالثة منسجمة مع وثيقة الاعداد لهذا الغرض الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي حيث تم الاستناد إلى المحاور المحددة في وثيقة الإعداد و الالتزام بها .

ان مشروع الخطة الخمسية الثالثة قد بين دور الدولة الريادي لإحداث التنمية الشاملة مع رصد كافة الفعاليات التنموية مثل جهود السلطات المحلية في المحافظه والمديريات وفاعلي الخير التي تنشد تحقيق آمال وطموحات أبناء هذا الجزء من محافظة حضرموت كما لم يغب عن وثيقتنا الجهود المتوقعة للاستثمارات الخاصة للقطاع الخاص كشريك فاعل في إدارة التنمية واستشراف دوره المستقبلي لتعزيز الإنتاج والاستثمار وخلق فرص عمل جديده للقوى البشرية الراغبة في العمل والاستفادة من طاقاتها الخلاقة.

وما نود الاشاره إليه ان مشروع مسح خارطة الخدمات الذي تم تنفيذه في العام ٢٠٠٣م من قبل مكتب فرع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالمحافظة والوادي بتمويل السلطة المحلية بمحافظة حضرموت قد وفر لنا مادة غنية هامة تم الاعتماد عليها في تحديد الاحتياجات المطلوبة للمناطق المحرومة إضافة إلى ذلك فقد تم الاعتماد أيضاً على مخرجات مشروع اعداد خطط المديريات الممول من مشروع الأشغال العامه لمديريات حريضه والسوم ومشروع خطة مديرية سيئون بمشاركة المجتمع الممول من منظمة اكسفام البريطانية والاتحاد الاوربي.

أن وثيقة الخطة الوطنية الثالثة المرفوعة من مكتب وزارة الصحة العامة والسكان بوادي حضرموت تم صياغتها بالتعاون مع الهيئات الإدارية بالمجالس المحلية بالمديريات وتم إقرارها في كل مديرية على حده وكذا من قبل المجلس المحلي بمحافظة حضرموت كما ان فروع مكاتب الصحة بالمديريات قد قامت بتحديد احتياجاتها المنسجمة مع التوجهات العامة للمركز في الإدارة العامة بالوادي.

إننا نضع بين أيدي المعنيين بالتنمية هذه الوثيقة التي تمثل في مجملها تطلعاتنا في تنمية المجتمعات المحلية التي ظلت محرومة لسنوات وإننا لا ندعي الكمال فالكمال لله سبحانه وتعالى ولكننا نعتقد ان تنفيذ ما جاء فيها من أهداف وسياسات ستجنبنا النتائج السلبية للعوامل والظروف التي قد تحدث بالصدفة مع حرصنا على تنامي معدلات النمؤ الاقتصادية السنوية لتفوق معدل النمو السنوي للسكان وهو ما يضفي على هذه الوثيقة صدق النوايا وتحري الدقة منطلقين من

تحليلنا للوضع الراهن والمعاش والذي لاحظنا ما يشوبه من اختلال وعدم توازن وهو بحاجة إلى مزيد من التأثيرات والتدخلات من جميع شركاء التنمية في بلادنا على طريق تحقيق التنمية الشاملة المستدامة علماً بأن اعداد وثيقة الخطة الخمسية الثالثة مرت بثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى(مناقشة التصورات والمقترحات) :

في هذه المرحلة تم الأتي :

المرحلة الأولى :

- المشاركة والحضور والتفاعل في ورشة العمل بوزارة الصحة العامة والسكان في مايو ٢٠٠٥م لمناقشة واستعراض دليل إعداد الخطة الخاص بوزارة الصحة العامة والسكان .
- المشاركة والحضور والتفاعل في الندوة الوطنية لوزارة الصحة العامة والسكان حول الإجماع للخطة الخمسية الثالثة في شهر أغسطس ٢٠٠٥م .

١- تشكيل لجنة إعداد الخطة إعداد الخطة بالإدارة العامة .
٢- عقد مشاورات ونزولات ميدانية على المديريات ولقاءات مع المعنيين بالمديريات .
٣- رفع الخطة بحسب متطلبات ونماذج وزارة الصحة العامة والسكان .
٤- رفع الخطة بحسب متطلبات ونماذج التخطيط والتعاون الدولي .
والإعداد لبرنامج زمني لعقد حلقات نقاش مع الهيئات الإدارية للمجالس المحلية بالمديريات والأجهزة التنفيذية بالوادي.

تم في هذه الحلقات مناقشة المقترحات والمفاضلة بينها وتحديد الأولويات على ان أهم مخرجات هذه المرحلة إعداد قائمة بالمشاريع المتضمنة استكمال مشاريع قيد التنفيذ واستحداث مشاريع إنمائية جديدة .

المرحلة الثانية (مرحلة الصياغة النهائية) :

وتميزت هذه المرحلة بالعمل المكتبي حيث تم تحديد أبواب وثيقة المقترحات للخطة الخمسية الثالثة حيث كانت المخرجات كما يلي :

١- استعراض مؤجز لأهم مخرجات الخطة الخمسية الثانية .
٢- اقتراح السياسات والإجراءات الكفيلة بتنفيذها عبر تحديد البرامج المناسبة.
٣- تحديد معدلات النمؤ للمؤشرات المخططة للخطة الثالثة .
٤- اعداد قوائم المشاريع للسلطتين المحلية والمركزية حتى ٢٠١٠م. .

المرحلة الثالثة(مرحلة المصادقة على الخطه من قبل المجلس المحلي بالمحافظة)

قام المجلس المحلي بمحافظة حضرموت في دورته المنعقدة يوم السبت ٢٧/٨/٢٠٠٥م بإقرار الاتجاهات العامة والمؤشرات المستهدفة و التوظيفات المقترحة للخطة الخمسية الثالثة لمديريات وادي حضرموت والصحراء ضمن الخطة الخمسية الثالثة للمحافظة في كل القطاعات .

الوضع الراهن ونتائج تقييم الخطة الخمسية الثانية٢٠٠١-٢٠٠٥م:

لقد أثبتت التجربة بأنه لايمكن من تنفيذ السياسات والأهداف ما لم تتوفر قدر من الوضوح في صياغتها وابتداع الإجراءات النوعية المتفقة مع الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيقها هكذا جاءت الخطة الخمسية الأولى والثانية وتركت بصماتها لتغيير الملامح الاقتصادية التي يمكن قراءتها كما لي:

يتصدر قطاع الصحة والسكان كل مجالات التنمية البشرية الاخرى وذلك لعلاقته بحياة الإنسان وبنائه حتى يصبح قادراً وفاعلاً في تطوير المجتمع ويلاحظ ان الخدمات الصحية قد توسعت مرافقها حيث بلغ عدد المستشفيات اليوم الى ٥ مستشفيات و١٧ مركز صحي و٣١مركزاً للأمومة والطفولة و١١٠ وحده صحية وتشكل تلك المرافق في التجمعات السكانية منها ٢٥% في الحضر و ٧٥% في الأرياف.

- وصل عدد الاسره إلى ٥٩٢ سريراً حيث بلغ معدل الأسرة لكل عشرة الف نسمة ٨.٣ سرير.
- بلغ معدل الأطباء لكل عشرة الف نسمة ٣.٢ طبيب .
- بلغ معدل الوحدات الصحية لكل عشرة الف نسمه ١,٧ وحده.
- بلغ معدل الممرضين والفنيين لكل عشرة الف نسمة ١١,٦ ممرض وفني.
- بلغ عدد القابلات لكل عشرة الف نسمة ١,٢ قابلة.
- وفيما يتعلق بالاهتمام بالحوامل يلاحظ زيادة المترددات على مراكز الأمومة والطفولة، كما نلاحظ زيادة أعداد الولادات في المستشفيات وتراجع حالات الوفاة أثناء الولادة.

تظل متطلبات هذا القطاع في تنامي لمواكبة النمؤ السكاني على ان أهم المتطلبات ينبغي لها ان تعالج الاختلالات في أداء الخدمات مثل مشكلات الاسرة واعداد الأطباء والممرضين والقابلات إضافة إلى زيادة الاهتمام بالتجهيزات والمعدات عن طريق إنشاء المستشفيات التخصصية حيث يجري حالياً إنشاء مستشفى الكلى وإنشاء وحدة الحروق ونأمل ان يتواصل إنشاء المستشفيات الأخرى لترافق ذلك مع التوسع في إنشاء الوحدات والمراكز الصحية في المناطق المحرومة.

اتجاهات الإعداد للخطة على مستوى مديريات الوادي والصحراء :

- توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله.
- برنامج الحكومة وتحديداً ما يتعلق بالجانب التنموي .
- التقرير التقييمي لمستوى أداء الخطه الخمسيه الثانية ٢٠٠١ – ٢٠٠٥م .
- أهداف التنمية الألفية .
- الرؤية الإستراتيجية لليمن حتى العام ٢٠٢٥م.
- الاستراتيجيات الوطنية للقطاعات الرئيسية للقطاع الصحي.
- السعي النسبي للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الألفية ٢٠١٥م واهداف الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر.
- النتائج الاوليه لمشروع مسح خارطة الخدمات الأساسية.
- واخيراً الدليل الارشادي الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- ودليل الارشادي الصادر عن وزارة الصحة العامة والسكان .
- قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م .

أهداف وغايات وسياسات الخطة على مستوى المحافظه ومؤشرات القياس المستهدفة:

تنبثق الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م لمديريات الوادي والصحراء وفق رؤية مستقبلية واضحة الأهداف والاتجاهات والسياسات لمسارات التنمية لمعالجة ومواجهة التحديات الماثلة والمستقبلية التي تعيق النمؤ الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط وقد توائمت هذه الأهداف والاتجاهات مع الإطار العام لتوجهات الاستراتيجية الوطنية للبلاد بحلول عام ٢٠٢٥م ومع استراتيجية وسياسات التخفيف من الفقر والتي تم إدماجها في الخطه الخمسية الثالثة والاستراتيجيات القطاعية الأخرى والتي تركز وتسعى إلى تحقيق مايلي :

- تحقيق النمؤ الاقتصادي وخلق فرص عمل جديده لتحسين المستوى المعيشي للسكان .
- تعزيز وتحسين خدمات البنية التحتية .
- تنمية الموارد البشرية .
- بناء شراكه فاعلة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة ولتحقيق ذلك عمدت الخطه على رسم معالم الاتجاهات والأهداف والسياسات في مختلف المجالات والتي يمكن استعراض أهمها في التالي:

١- زيادة معدلات النمؤ في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
٢- مواصلة الجهود الحكومية الرامية إلى تخفيف حدة الفقر .
٣- ستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها محافظة حضرموت وكل مديرياتها .
٤- تعزيز الشراكة بين شركاء التنمية والجهات الحكومية والأهالي والمانحين والاستفادة من الطاقات والقدرات التي سيوفرها كل طرف والتنسيق بين القطاعات والفرص السانحة لخدمة التنمية .
٥- إيجاد التناغم بين القطاعات الاقتصادية المتنوعة لخلق صيغة موحدة لتنامي هيكل الاقتصاد الكلي بوتيرة عالية (على المستوى المحلي).
٦- رفع مساهمة المرأة في تنمية المجتمع من خلال زيادة فرص التعليم والتأهيل وإقامة الدورات التدريبية في إطار مراكز تنمية الأسر المنتجة والانخراط في الجمعيات النسوية ومراكز التدريب النسوية التي تشرف عليها إدارة محو الأمية.
٧- مواصلة استكمال مشاريع البنية التحتية لتهيئة الفرص للاستثمارات الخاصة للمساهمة في إحداث النهوض التنموي المضطرد الذي تشهده المحافظه على اعتبارات الوادي جزء من المنظومة الاقتصادية والإدارية للمحافظة.
٨- رفع قدرات السلطات المحلية في المديريات في مجال التخطيط ووضع أولويات التنمية استناداً إلى قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م وخصائص كل مديرية .

في مجال البنية التحتية :

يعتبر قطاع البنية التحتية بكافة مكوناته من أهم الروافد الأساسية لتحريك عجلة التنمية والاستثمار ويسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية ، كما يعتبر عنصراً أساسيا في جانبي الإنتاج والاستهلاك ولهذا فإن الاتجاهات والأهداف المستقبلية تتحدد فيما يلي :

تستهدف الخطة رفع نسبة التغطية الصحية من ٦٠% إلى ٧٥% بحلول عام ٢٠١٠م من خلال :

- توسيع نطاق التغطية الصحية وإنشاء المراكز الطبية التخصصية ورفع خدمات الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية والتحصين.
- مكافحة الأمراض الشائعة والمستوطنة من خلال تكثيف نشاط المشاريع الوقائية.
- رفع معدل الأطباء لكل عشرة الف من السكان من ٢,٦ طبيب وللممرضين الفنيين من ١١,٦ ممرض/فني وقابلات المجتمع من ١,٢ قابلة في عام ٢٠٠٥م إلى ٦ طبيب و٢٧ ممرض/فني و٢,٤ قابلة مجتمع لكل عشرة الف من السكان بحلول عام ٢٠١٠م.
- رفع عدد الاسره لكل عشرة الف من السكان من ٨,٣ سرير في عام ٢٠٠٥م إلى ١٤,٢ سرير في عام ٢٠١٠م. .

- خفض وفيات الرضع إلى ٥٠/0100 مولود حي وخفض وفيات مادون الخامسة إلى ٧٠/0100 مولود حي وخفض معدل المواليد العام إلى ٤٠/0100 مولود حي وخفض معدل الوفيات العام إلى ١٠/0100 مولود ميت.
- زيادة عدد المستشفيات من ٦ في عام ٢٠٠٥م الى ١١ في عام ٢٠١٠م.
- زيادة عدد المراكز الصحيه من ١٦ عام ٢٠٠٥م الى ٢٠ في عام ٢٠١٠م.
- زيادة عدد مراكز الامومة والطفولة من ٢٢ عام ٢٠٠٥م الى ٢٧ عام ٢٠١٠م.
- زيادة عدد الوحدات الصحيه من ١٢١ في عام ٢٠٠٥م الى ١٣٥ في عام ٢٠١٠م.
- رفع مستوى أداء الكوادر الصحية وتأهيل القوى البشرية وتفعيل برامج التدريب قصير وطويل الأجل.

الفرص والإمكانيات المتاحة أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في المحافظه

يتميز وادي حضرموت بتوفر الفرص الاستثمارية إذا ما تمت الاستفادة من استغلال المزايا النسبية التي يتمتع بها وادي حضرموت والتي يمكن ان تسهم في تحقيق الأهداف والوصول إلى الغايات التنموية ومن هذه المزايا والفرص والمقومات طبيعية وبشرية واقتصادية وإنتاجية والتي يمكن استعراضها فيما يلي:

المزايا النسبية:

- الموقع الجغرافي للوادي واتساع مساحته ويتوسط الإقليم الشرقي ويعتبر بمثابة البوابة الشرقية الشمالية للبلاد ويمتلك منفذين بريين (الوديعة والبديع)
- يرتبط الوادي بطرق حديثة مع العاصمة صنعاء ومع عاصمة المحافظه المكلاء ومع المملكة العربية السعودية من الجهة الشمالية.
- قرب التجمعات السكانية بالوادي من الهضبتين الجنوبية والشمالية والتي يمكن استغلال مساحتها للتوسع المستقبلي وتجري الدراسات والتصورات المستقبلية للهضبة الجنوبية.

مقومات طبيعية و بشرية:

- توفر الموارد البشرية في الوادي ووجود عدد كبير من أبناء المغتربين في الخارج.
- يختزن الوادي ثروات طبيعية معدنية أهمها النفط في الهضبة الجنوبية.

الفرص والمقومات في الأنشطة الاقتصادية والخدمية:

في قطاع الخدمات الاجتماعية:

- مساهمة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في إدارة وتشغيل بعض المنشاءات الصحية الأهلية والخاصة.
- إمكانية الاستثمار من قبل القطاع الخاص في التعليم المهني والفني.

المؤشرات المتوقعة للخطة الخمسية الثالثة بمديريات الوادي والصحراء

الصحة والسكان	نسبة التغطية	%	٧٥	٨٠	
	معدل الأطباء	طبيب/عشره الف مواطن	٢.٦	٦	
	ممرضين فنيين	ممرض/عشره الف مواطن	١١.٦	٢٧	
	قابله مجتمع	قابله/عشره الف	١.٢	٢.٤	
	عدد الاسره	سرير/عشره الف	٨.٣	١٤.٢	
	خفض وفيات الرضع	مولود حي		٥٠/٠١٠٠	
	خفض وفيات مادون الخامسة	مولود حي		٧٠/٠١٠٠	
	وخفض معدل المواليد الخام	مولود حي		٤٠/٠١٠٠	
	وخفض معدل الوفيات الخام	مولود ميت		١٠/٠١٠٠	
	عدد المستشفيات	مستشفى		١١	٩.٤
	عدد المراكز الصحية	مركز		٢٠	٤.٥
	عدد مراكز الامومه والطفولة	مركز		٢٧	٤
	عدد الوحدات الصحية	وحده		١٣٥	٢.٩